النكت الجياد

النخبة من كلام شيخ النقاد

ذهبي العصر العلامة : عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني

1312هـ - 1386هـ

القسم الأول " تراجم الرجال "

أعده وعلق عليه

أبو أنس إبراهيم بن سعيد الصبيحي

أصول السلف

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد في تعظيم قدر أئمة النقد

إن الحمد لله ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله . {يا أيها الذين ءامنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون} [آل عمران آية : 102] ، {يا أيها النسا اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالاً كثيراً ونساءً واتقوا الله الذي تساؤلون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيبا} [النساء آية : 1] ، {يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولاً سديداً يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزراً عظيماً} [الأحزاب آية : 70 ، 71] .

أما بعد :

فإن الله تعالى قد أحكم كتابه ,تكفل بحفظه ، فامتلأت به الصدور قبل أن يدون في السطور ، لا يسقط منه حرف ، ولا يختلف فيه على شيء ، يقرأ غضاً طريا ، فلا يخلق على كثرة الرد ، ولا تنقضي عجائبه . قال تعالى : {إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون} [الحجر : 9] .

وإن الله تعالى قد أوحى إلى عبده ورسوله محمد صلى الله عليه وسلم بسنة ماضية ، وهدي يقتدي به ، وأمرنا الله بالتمسك بسنته واتباع هديه ، وكل ما جاء به ، قال تعالى : {وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون} [النحل 44] .

{وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون} [الحشر 7] . وقال تعالى {لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ...} [الأحزاب : 21] .

وبين الله عز وجل أن النبي صلى الله عليه وسلم {وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحي} [النجم : 3،4] .

فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو المبين عن الله عز وجل أمره ، وعن كتابه معاني ما خوطب به الناس ، وما أراد الله عز وجل به ، وما شرع من معاني دينه وأحكامه وفرائضه ، وموجباته ، وآدابه ، ومدوبه ، وسننه التي سنها ، وأحكامه التي حكم بها .

فلبث صلى الله عليه وسلم بمكة والمدينة ثلاثاً وعشرين سنة ، يقيم للناس معالم الدين، يفرض الفرائض ، ويسن السنن ، ويمضي الأحكام ، ويحرم الحرام ، ويحل الحلال ويقيم الناس على

منهاج الحق بالقول والفعل ، صلوات الله عليه وعلى آله ، أفضل صلاة وأزكاها وأكملها.

فثبت عليه الصلاة والسالم حجة الله عز وجل على خلقه ، بما أدى عنه وبين من محكم كتابه ومتشابهه ، وخاصة وعامه ، وناسخه ومسوخه ، وحو ذلك .

ولذا فقد أمر الله تعالى بطاعته فقال : {يا أيها الذين ءامنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً} [النساء : 59] وحذر من مخالفته فقال : {فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنه أو يصيبهم عذاب أليم} [النور : 63] .

وطاعة الرسول صلى الله عليه وسلم : في أتباع سنته ؛ إذ هي النور البهي ، والأمر الجلي، والحجة الواضحة والمحجة اللائحة ، من تمسك بها اهتدى ، ومن عدل عنها ضل وغوى.

وإذ أمرنا الله سبحانه باتباع سنته وهديه وكل ما جاء به ، فقد كان من لازم ذلك أن يحفظ الله لنا تلك السنة – كما حفظ الكتاب – فتصل إلينا من طريق تقام بها علينا الحجة ، {لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل} [النساء : 165] .

ولذا فقد أمنا – ولله الحمد – أن تكون شريعة أمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو ندب إليها ، أو فعلها عليه السلام ، فتضيع ، ولم تبلغ إلى أحد من أمته . وأمنا أيضاً أن يكون الله تعالى يفرد بنقلها من لا تقوم بنقله الحجة . وكذا أن تكون شريعة يخطئ

فيها راويها الثقة، ولا يأتي من الدلائل أو القرائن أو الشواهد ما يبين خطاه فيه .

ولذلك فإنه يتمنع أن يريد الله تعالى تشريع حكم ، ثم يقطع على الأمة الطريق الموصلة إليه. وهذا القطع إما أن يكون بعدم وصوله إليهم وكتمانه عنهم أصلاً ، وإما بإيصاله إليهم من طريق لا تقوم عليهم به حدة . فالأول ممنوع شرعاً وعقلاً ، والثاني مردود لعدم فائدته .

(ولما كان ثابت السنن والآثار ، وصحاح الأحاديث المنقولة والأخبار ، ملجأ المسلمين في الأحوال ، ومركز المؤمنين في الأعمال ؛ إذ لا قوام للإسلام إلا باستعمالها ، ولا ثبات للإيمان إلا بانتحالها ، وجب الاجتهاد في علم أصولها ، ولزم الحث على ما عاد بعمارة سبيلها) [1] .

فإذا قد أقام الله تعالى الحجة بحفظ دينه ، وكان الكتاب لا يختلف في سبيل وصوله ، وضمن الله تعالى لنا حفظ سنة نبيه ، فقد وجب علينا معرفة السبيل الذي أرتضاه الله عز وجل ليكون حجة علينا في معرفة معاني كتابه ، ومعالم دينه ، وأحكام شرعيته .

وهذا السبيل هو : "النقل والرواية" .

فقد اختار الله عز وجل لصحبة نبيه قوماً ، شرفهم ، وأعلى قدرهم ، ورفع منزلتهم ، ورضى عنهم ، فحفظوا على الأمة أحكام الرسول ، وأخبروا عن أنباء التنزيل ، ونقلوا أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأفعاله ، وضبطوا على اختلاف الأمور أحواله ، في :

---

[1] ( ) **مقتبس من مقدمة كتاب "الكفاية" للخطيب ص : 3**

يقظته ومنامه ، وقعوده وقيامه ، وملبسه ومركبه ، ومأكله ومشربه ، وهم الذين شهدوا الوحي والتنزيل ، وعرفوا التفسير والتأويل ، ففقهوا في الدين ، وعلموا أمر الله ونهيه ومراده ، بمعاينة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومشاهدتهم منه تفسير الكتاب وتأويله ، وتلقفهم منه واستنباطهم عنه ، فشرفهم الله عز وجل بما من عليهم وأكرمهم به من وضعه إياهم موضع القدوة ، فنفى عنهم الشك والكذب والريبة ، وسماهم عدول الأمة ، فكانوا أئمة الهدى ، وحجج الدين ، ونقلة الكتاب والسنة .

فهذا هو أصل المحجة التي ارتضاها الله عز وجل لهذه الأمة في معرفة دينه ، ألا وهو نقل الصحابة الكرام عن النبي صلى الله عليه وسلم بالمشاهدة والمعاينة للوحي والتنزيل .

ثم إن النبي صلى الله عليه وسلم قد حض صحابته على التبليغ عنه في أخبار كثيرة، فقال: "بلغوا عني ولو آية" . وقال في خطبته : "فليبلغ الشاهد منكم الغائب" . ودعا لمن بلغ عنه فقال : "نصر الله امرءا سمع مقالتي فحفظها ووعاها حتى يبلغها غيره" .

(ثم تفرقت الصحابة رضي الله عنهم في النواحي والأمصار والثغور ، وفي فتوح البلدان والمغازي والإمارة والقضاء ، فبث كل واحد منهم في ناحيته وبالبلد الذي هو به : ما وعاه وحفظه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحكموا بحكم الله عز وجل ، وأمضوا الأمور على ما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وافتوا فيما سُئلوا عنه ما حضرهم من جواب رصول الله صلى الله عليه وسلم عن نظائرها من المسائل ، وجردوا أنفسهم لتعليم

الناس الفرائض والأحكام والسنن والحلال والحرام حتى قبضهم الله عز وجل ، رضوان الله ومغفرته ورحمته عليهم أجمعين.

ثم خلف بعدهم التابعون الذي اختارهم الله عز وجل لإقامة دينه ، وخصهم بحفظ فرائضه وحدوده وأمره ونهيه وأحكامه وسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم وآثاره ، فحفظوا عن صحابته ما نشروه وبثوه من العلم ، فأتقنوه وعلموه وفقهوا فيه، فكانوا من الإسلام والدين ومراعاة أمر الله عز وجل ونهيه بحيث وضعهم الله عز وجل ، ونصبهم له ، إذ يقول الله عز وجل:{والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه} [التوبة : 100] .

فصاروا – برضوان الله عز وجل لهم وجميل ما أثنى عليهم – بالمنزلة التي نزههم الله بها عن أن يلحقهم مغمز أو تدركهم وصمة ؛ لتيقظهم وتحرزهم وتثبتهم – رحمه الله ومغفرته عليهم أجمعين – إلا ما كان ممن الحق نفسه بهم ، ودلسها بينهم ممن ليس يلحقهم ، ولا هو في مثل حالهم، لا في فقه ولا علم ولا حفظ ولا إتقان ، ممن بين أهل النقد حالهم ، وميزوهم عن غيرهم من أقرانهم ليعرفوا .

ثم خلفهم تابعو التابعين ، وهم خلف الأخيار ، وأعلام المصار في دين الله عز وجل ، ونقل سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحفظه وإتقانه ، والعلماء بالحلال والحرام ، والفقهاء في أحكام الله عز وجل وفرضه وأمره ونهيه) [1] .

---

[1] ( ) مقتبس من "مقدمة الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم ص (8-10) بتصرف .

وهم على مراتب في الورع والضبط والإتقان ، وقد جعل الله عز وجل لكل شيء قدراً. ومنهم أيضاً – وهم في هذه الطبقة أكثر من التي قبلها – من ألصق نفسه بهم ، ودلسها بينهم ، ممن ليس من أهل الصدق والأمانة ، ومن قد ظهر للنقاد العلماء بالرجال منهم الكذب ، فبينوا أمرهم .

هكذا حمل المتأخر عن المتقدم ، واللاحق عن السابق ، وتناقلت الرواة الأخبار والسنن ، وزادت الوسائط المبلغة لدين الله عز وجل ، وسميت هذه الوسائط بـ : "الإسناد" .

ولما كان الله عز وجل قد أرتضى أن يكون "النقل" هو السبيل إلى تعرف هذه الأمة على دينه وشرعه ، وقد ضمن الله لنا حفظ الدين ، فقد دل ذلك أن السبيل إلى هذا التعرف – ألا وهو النقل الذي تقوم به الحجة – محفوظ أيضاً .

فكيف إذا حفظ الله عز وجل هذا "النقل" ؟

والجواب : أن الله تعالى كما اختار لصحبه نبيه أعلاماً أكفاء ، إئتمنهم على تبليغ دينه ، فقد اختار أيضاً رجالاً صنعهم على عينه ، وخصهم بهذه الفضيلة ، ورزقهم هذه المعرفة ، وهيأ لهم من الأحوال ، ما جعلهم علماً للإسلام ، وقدوة في الدين ، ونقاداً لناقلة الأخبار ، فاجتهدوا في حفظ هذا الدين ، ونفي تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وبيان خطأ المخطئين ، ولو كانوا من الثقات المتقنين .

وميز هؤلاء بين عدول النقلة والرواة وثقاتهم وأهل الحفظ والثبت والإتقان منهم ، وبين أهل الغفلة والوهم وسوء الحفظ والكذب واختراع الأحاديث الكاذبة .

(وقد جعلهم الله تعالى أركان الشريعة ، وهدم بهم كل بدعة شنيعة ، فهم أمناء الله من خليقته ، والوساطة بين النبي صلى الله عليه وسلم وأمته ، والمجتهدون في حفظ ملته .

أنوارهم زاهرة ، وفضائلهم سائرة ، وآياتهم باهرة ، ومذاهبهم ظاهرة ، وحججهم قاهرة.

وكل فئة تتحيز إلى هوى ترجع إليه ، أو تستحسن رأياً تعكف عليه – سواهم ؛ فإن الكتاب عدتهم ، والسنة حجتهم ، والرسول فئتهم ، وإليه نسبتهم ، لا يعرجون على الأهواء ، ولا يلتفتون إلى الآراء .

يقبل منهم ما رووا عن الرسول ، وهم المأمونون عليه والعدول ، حفظه الدين وخزنته، وأوعية العلم وحملته .

إذا اختلف في حديث ، كان إليهم الرجوع ، فما حكموا به فهو المقبول المسموع .

وهم الجمهور العظيم ، وسبيلهم السبيل المستقيم ، من كادهم قصمه الله ، ومن عاندهم خذله الله ، لا يضرهم من خذلهم ، ولا يفلح من اعتزلهم .

المحتاط لدينه إلى إرشادهم فقير ، وبصر الناظر بالسوء إليهم حسير ، وإن الله على نصرهم لقدير .

قد جعلهم الله عز وجل حراس الدين ، وصرف كيد المعاندين ، لتمسكهم بالشرع المتين، واقتفائهم آثار الصحابة والتابعين .

فشأنهم حفظ الآثار ، وقطع المفاوز والقفار ، وركوب البراري والبحار ، اقتفاء لحديث النبي المختار .

قبلوا شريعته قولاً وفعلاً ، وحرسوا سنته حفظاً ونقلاً ، حتى ثبتوا بذلك أصلها ، وكانوا أحق بها وأهلها .

وكم من ملحد يروم أن يخلط بالشريعة ما ليس منها ، والله تعالى يذب بهم عنها ، فهم الحفاظ لأركان ، والقوامون بأمرها وشأنها ، {أولئك حزب الله ألا إن حزب الله هم المفلحون} [المجادلة : 22] [1] .

ولولا هؤلاء الأئمة الجهابذة النقاد الذين اصطفاهم الله عز وجل لحفظ دينه ، لا ندرس الإسلام ، ولغابت شمس الشريعة عن الأنام ، ولأصبح الناس في ظلمة دهماء ، وحيرة عمياء ، لا يميزون بين الحق والباطل ، ولا الصحيح من السقيم ، ولارتفع صوت الإلحاد ، ولضاع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بين كيد كائد ، وحقد حاقد .

فاللهم انفعنا بمحبتهم ، واحشرنا في زمرتهم ، ولا تفتنا بعدهم ، ولا تحرمنا أجرهم ، واجعلنا من اتباعهم ، وحملة لوائهم ، وبلغنا شرف منزلتهم ، وحسن سيرتهم ، وأمتنا على ملتهم، إنك بنا خبير بصير .

فهؤلاء النقاد – لما انتشرت رواية الأحاديث الضعيفة بحسن نية من الرواة الصالحين الموصوفين بكثرة الغلط وغلبة الوهم ، وبسوء نية من أصحاب الأهواء وغيرهم – شمروا عن ساعد الجد ، وتأهبوا للقيام بالمهمة التي أنيطت بهم ، وعزموا على تنقية السنة الشريفة من كل ما خالطها من الأباطيل والأكاذيب .

---

[1] ( ) مقتبس من كتاب "شرف أصحاب الحديث" للخطيب ص : (8-10) بتصرف .

وأرسى هؤلاء القواعد لحفظ الأسانيد والمتون من الوضع والتحريف والتصحيف والأوهام ؛ كما اشترطوا شروطاً وضوابط لقبول الحديث أو رده ، غاية في الإتقان .

فقد بلغ هؤلاء من البراعة في الدقة ، والتثبت ، والاحتياط ما يحير العقول ، حتى لقد حدا ببعض من لم يعرف لهم قدرهم ، ولم يطلع على قدراتهم ، ولم يضبط قواعد فنهم ، أن رأي أحكامهم على الأخبار تصحيحاً وتضعيفاً ، بكلام مجمل ، فظن أنهم يدعون الغيب ، أو أنهم يتكهنون !

قال أبو حاتم الرازي[1] : "جاء من جلة أصحاب الرأي ، من أهل الفهم منهم ، ومعه دفتر، فعرضه على ، فقلت في بعضها : هذا حديث خطأ ؛ قد دخل لصحابه حديث في حديث . وقلت في بعضه : هذا حديث باطل وقلت في بعضه : هذا حديث منكر . وقلت في بعضه : هذا حديث كاذب ، وسائر ذلك أحاديث صحاح .

فقال لي : من أين علمت أن هذا خطأ ، وأن هذا باطل ، وأن هذا كذب ؟ . أخبرك راوي هذا الكتاب بأني غلطت وأني كذبت في حديث كذا ؟ .

فقلت لا ، وما أدري هذا الجزء من رواية من هو ؟ غير أني أعلم أن هذا خطأ ، وأن هذا الحديث باطل ، وأن هذا الحديث كذب .

فقال : تدعي الغيب ؟

قلت : ما هذا ادعاء الغيب .

---

[1] ( ) رواه عنه ابنه في "مقدمة الجرح والتعديل" ص: 349 – 351 .

قال : فما الدليل على ما تقول ؟

قلت : سلْ عما قلتُ من يُحسنُ مثل ما أحسنُ ، فإن اتفقنا ، علمت أنا لم نجازف ، ولم نقله إلا بفهم .

قال : من هو الذي يحسن مثل ما تحسن ؟

قلت : أبو زرعة .

قال : ويقول أبو زرعة مثل ما قلت ؟

قلت : نعم .

قال : هذا عجب . فأخذ ، فكتب في كاغد ألفاطي في تلك الأحاديث ، ثم رجع إلى ، وقد كتب ألفاظ ما تكلم به أبو زرعة في تلك الأحاديث .

فما قلت إنه باطل ، قال أبو زرعة : هو كذب . قلت : الكذب والباطل واحد. وما قلت إنه كذب قال أبو زرعة : هو باطل . وما قلت إنه منكر ، قال : هو منكر ، كما قلت : وما قلت إنه صحاح ، قال أبو زرعة : هو صحاح .

فقال : ما أعجب هذا ! تتفقان من غير مواطأة فيما بينكما ؟ فقلت : فقد[1] ذلك أنا لم نجازف ، وإنما قلناه بعلم ومعرفة قد أوتينا ، والدليل على صحة ما نقوله بأن دينارا نبهرجا[2] يحمل إلى الناقد[3] ، فيقول : هذا دينار نبهرج ، ويقول لدينار : هو جيد ، فإن قيل له : من أين قلت أن هذا نبهرج ؟ هل كنت حاضرا حين بهجر هذا الدينار ؟ قال : لا . فإن قيل له : فأخبرك الرجل الذي بهرجه

---

[1] ( ) **هكذا في "تقدمة الجرح والتعديل" ص(350) ، والظاهر أن هنا سقطا ، لعله : "عرفك" أو نحو ذلك.**

[2] ( ) **يعني : مزيفا .**

[3] ( ) **يعني به : الصيرفي الذي يميز به الجيد والرديء من الدنانير والدراهم .**

أني بهرجت هذا الدينار ؟ قال : لا ، قيل : فمن أين قلت إن هذا نبهرج؟ قال : علماً رزقت .

وكذلك نحن ، رزقنا علما لا يتهيأ لنا أن نخبرك كيف علمنا بأن هذا الحديث كذب، وهذا حديث منكر إلا بما نعرفه " أهـ.

قلت : معنى كلام أبي حاتم رحمه الله تعالى أنه قد صارت له ولأبي زرعة وغيرهما من النقاد -وهم قليل كما سيأتي- "ملكة" قوية و "سجية" و "غريزة" ، يكشفون بها زيف الزائف ، ووهم الواهم وغير ذلك .

أسباب تحيل تلك "الملكة" :

وهذه " الملكة لم يؤتوها من فراغ ، وإنما هي حصاد رحلة طويلة من الطلب ، والسماع، والكتابة ، وإحصاء أحاديث الشيوخ ، وحفظ أسماء الرجال ، وكناهم ، وألقابهم ، وأنسابهم، وبلدانهم ، وتواريخ ولادة الرواة ووفياتهم ، وابتدائهم في الطب والسماع ، وارتحالهم من بلد إلى آخر ، وسماعهم من الشيوخ في البلدان ، من سمع في كل بلد ؟ ومتى سمع ؟ وكيف سمع ؟ ومع من سمع ؟ وكيف كتابه ، ثم معرفة أحوال الشيوخ الذين يحدث الراوي عنهم ، وبلدانهم ، ووفياتهم ، وأوقات تحديثهم ، وعادتهم في التحديث ، ومعرفة مرويات الناس عن هؤلاء الشيوخ، وعرض مرويات هذا الراوي عليها ، واعتبارها بها ، إلى غير ذلك مما يطول شرحه .

هذا مع سعة الاطلاع على الأخبار المروية ، ومعرفة سائر أحوال الرواة التفصيلية، والخبرة بعوائد الرواة ومقاصدهم وأغراضهم ، وبالأسباب الداعية إلى التساهل والكذب ، وبمظنات الخطأ والغلط ، ومداخل الخلل .

هذا مع اليقظة التامة ، والفهم الثاقب ، ودقيق الفطنة ، وامتلاك النفس عند الغضب، وعدم الميل مع الهوى ، والإنصاف مع المواقف والمخالف ، وغير ذلك .

وهذه المرتبة بعيدة المرام ، عزيزة المنال ، لم يبلغها إلا الأفذاد ، وقد كانوا في القلة بحيث صاروا رؤوس أصحاب الحديث فضلاً عن غيرهم ، وأضحت الكلمة إليهم دون سواهم .

ندرة أهل النقد ودقة منهجهم :

وليس ذاك الرجل الذي حكى أبو حاتم مجيئه إليه ، وعرضه دفتره عليه – وقد كان من أهل الفهم من أصحاب الرأي – بأحسن حالاً من كثير من أهل بلده وعصره فضلاً عمن بعدهم.

قال أبو حاتم[1] : "جرى بيني وبين أبي زرعة يوماً تمييز الحديث ومعرفته ، فجعل يذكر أحاديث ويذكر عللها ، وكذلك كنت أذكر أحاديث خطأ وعللها ، وخطأ الشيوخ ، فقال لي : يا أبا حاتم ، قل من يفهم هذا ، ما أعز هذا ، إذا رفعت هذا من واحد واثنين فما أقل من تجد من يحسن هذا . وربما أشك في شيء أو يتخالجني شيء في حديث ، فإلي ألتقي معك لا أجد من يشفيني منه . قال أبو حاتم : وكذاك كان أمري .

فقال ابن أبي حاتم : قلت لأبي . محمد بن مسلم [يعني : ابن وارة] ؟ قال : يحفظ أشياء عن محدثين يؤديها، ليس معرفته للحديث غريزة" . أهـ.

وابن وارة حافظ ثبت ، قال ابن أبي حاتم : ثقة صدوق ، وجدت أبا زرعة يجله ويكرمه. وقال أبو بكر بن أبي شيبة : أحفظ من رأيت : ابن الفرات ، وابن وآرة ، وأبو زرعة . وقال النسائي : ثقة صاحب حديث . وقال الطحاوي : ثلاثة بالري لم يكن في الأرض مثلهم في وقتهم: أبو حاتم وأبو زرعة وابن وارة .

---

[1] ( ) **"مقدمة الجرح والتعديل" ص : 356 .**

ومع ذلك يقول عنه أبو حاتم : ليس معرفته للحديث غريزة .

فأنت ترى عزة هؤلاء النفر وندرتهم بين أهل زمانهم ، ووعورة طريقتهم على أكثر الخلق – وفيهم جملة من المشتغلين بالحديث وروايته – مع اطلاع الكثير على أحوالهم ، وسعة حفظهم، وتوفر المقتضى الداعي لفهم منهجهم ، من القرب منهم ، وإمكانية الرجوع إليهم ، مع مشاهدة ميدان الرواية ، ومجالس التحديث ، وأحوال الرواة تحملاً وأداءً ، ودرجاتهم في التثبت والاحتياط، وغير ذلك من المجالات التي تدور عليها تعليلات هؤلاء النقاد .

فإذا كان الأمر على نحو ما ذكرت ، فليس من عجب أن تزداد تلك الوعورة على من بعدهم ، وتزداد الهوة بينهم ، إلى سائر الأزمان المتأخرة ، وهلهم جرا إلى زماننا هذا .

رأس مال الناقد :

فمما ينبغي أن يستحضره الناظر في كلام الناقد : هذا الاطلاع الواسع الذي سبق التنبيه عليه إجمالاً ، ولكني ههنا أخص بالذكر "رأس مال الناقد" في هذا الشأن ، ألا وهو :

"الإحصاء والحفظ"

فأقول : كان الناقد يستوعب أولاً ما عند شيوخ بلده من الحديث فيسمعه ، ويكتبه على الوجه ، محصيا أحاديث كل شيخ عن شيوخه ، حافظاً لتلك الأسانيد برواتها ومتونها ، وربما كان بعضهم يصنف أحاديث الشيوخ على : الأبواب ، كالإيمان والطهارة

والصلاة ونحوها ، أو على المسانيد ، كحديث أبي هريرة ، وابن عمر ، وابن عباس وهكذا . فيصير الحديث الواحد عنده مخرجاً في أكثر من باب . ولاشك أن في شيوخ هذا الناقد من أهل بلده من رحلوا ، ورووا عن شيوخهم من هنا وهناك ، فأصبح عند الناقد أحاديث بعض شيوخ البلدان والأمصار .

ثم يبدأ الناقد في سماع الحديث والأثر ، ويصنع بأحاديث كل شيخ ممن سمعهم في الرحلة مثلما صنع في أحاديث شيوخ بلده ، ولا شك أن في سماعه الجديد أشياء يسمعها من شيوخ شيوخ بلده ، فيقارنها بما سمعه من شيوخ بلده عنهم ، فمن النقاد من يكتبها مرة أخرى ، ومنهم من ينتخب ما يجد فيها خلافاً عما سمعه من شيوخ بلده أو غيرهم – سواء كان هذا الاختلاف في الإسناد في المتن ، وكان من أمثلة النوع ا لأول من هؤلاء النقاد : أبو زرعة ، ومن النوع الثاني : أبو حاتم رحمهما الله تعالى .

قال ابن أبي حاتم[1] : سمعت أبي رحمة الله يقول : "كنا إذا اجتمعنا عند محدث أنا وأبو زرعة ، كنت أتولى الانخاب ، وكنت إذا كتبت حديثاً عن ثقة لم أعده ، وكنت أكتب ما ليس عندي . وكان أبو زرعة إذا انختب يكثر الكتابة ، كان إذا رأى حديثاً جيداً قد كتبه عن غيره أعاده" اهـ.

وكان الناقد ربما سمع من الشيخ الواحد عدة مرات ، بينها فترات ؛ التماسا لسماع ما لم يسمعه منه من قبل ، وكان ينتخب أيضاً ما فاته سماعه فقط ، فيكتبه ، أما المعاد ، فإنه يعرضه على كل ما كتبه عنه أولاً ؛ لاختبار حال الشيخ في الضبط .

---

[1] ( )

قال أبي حاتم[1] : سمعت أبي رحمه الله يقول : "كنا إذا اجتمعنا عند محدث أنا وأبو زرعة ، كنت أتولى الانتخاب ، وكنت إذا كتبت حديث عن ثقة لم أعده ، وكنت أكتب ما ليس عندي. وكان أبو زرعة إذا انتخب يكثر الكتابةى ، كان إذا رأى حديثاً جيداً قد كتبه عن غيره أعاده"اهـ .

وكان الناقد ربما سمع من الشيخ الواحد عدة مرات ، بينها فترات ؛ التماساً لسماع ما لم يسمعه منه من قبل ، وكان ينتخب أيضاً ما فاته سماعه فقط ، فيكتبه ، أما المعاد ، فإنه يعرضه على ما كتبه عنه أولاً ؛ لاختبار حال الشيخ في الضبط .

قال ابن أبي حاتم[2] : سمعت أبي يقول : "كنت أتولى الانتخاب على أبي الوليد[3] ، وكنت لا انتخب ما سمعت من أبي الوليد قديماً ... فلما تيسر لي الخروج من البصرة ، قلت لأبي زرعة: تخرج ؟ فقال : لا ، إنك تركت أحاديث من حديث أبي الوليد مما كتبت عنه سمعت منه قديماً، فكرهت أن أسأل في شيء يكون عليك معاداً ، فأنا أقيم بعدك حتى أسمع" اهـ.

وقال أبو الوليد الطيالسي[4] : قال حماد بن زيد : ما أبالي من خالفني إذا وافقني شعبة؛ لأن شعبة كان لا يرضى أن يسمع الحديث مرة ، يعاد صاحبه مراراً ، ونحن كنا إذا سمعناه مرة اجتزينا به"اهـ.

---

[1] ( ) **"تقدمة الجرح والتعديل" ص: 361 .**
[2] ( ) **نفسه ص : 334 .**
[3] ( ) **هو أبو الوليد الطيالسي هشام بن عبد الملك البصري ، ثقة ثبت حافظ .**
[4] ( ) **"تقدمة الجرح والتعديل" ص : 168 ، 161 .**

وقال أبو داود الطيالسي[1] : سمعت شعبة يقول : سمعتُ من طلحة بن مصرف حديثاً واحداً ، وكنت كما مررت به سألته عنه ، فقيل له : لم يا أبا بسطام ؟ قال : أردت أن أنظر إلى حفظه ، فإن غير فيه شيئاً تركته". اهـ.

أمثلة لما "يحصيه" الناقد :

فالناقد يدأب في التراحل ، والسماع ، والكتابة ، والتصنيف ، والانتخاب ، على نحو ما سبق ، ويولي عنايته أثناء ذلك لأمور : منها :

1- حصر أحاديث من تدور عليهم الأسانيد في البلدان . وذلك بأن يجمع الناقد أحاديث على واحد منهم ، مبوباً ذلك على شيوخه وتلاميذه .

قال علي بن المديني[2] : "نظرت فإذا الإسناد يدور على ستة : الزهري ، وعمرو بن دينار، وقتادة ، ويحيى بن أبي كثير ، وأبي إسحاق – يعني الهمداني – وسليمان الأعمش .

ثم صار علم هؤلاء الستة إلى أصحاب الأصناف ، فممن صنف من أهل الحجاز : مالك بن أنس ، وابن جريح ، ومحمد بن إسحاق ، وسفيان بن عيينة .

ومن أهل البصرة : شعبة ، وسعيد بن أبي عروبة ، وحماد بن سلمة ، ومعمر ، وأبو عوانة.

ومن أهل الكوفة : سفيان الثوري .

ومن أهل الشام : الأوزاعي .

---

[1] ( ) **"الكافية" للخطيب ص : 113 .**

[2] ( ) **"تقدمة الجرح والتعديل " ص : 234 – 235 وهو في كتاب "العلل" لابن المديني ص:36-40 بأطول مما هنا .**

ومن أهل واسط : هشيم .

ثم صار علم هؤلاء الأثنى عشر إلى ستة : إلى يحيى بن سعيد – يعني القطان – وعبد الرحمن بن مهدي ، ووكيع بن الجرح ، ويحيى بن أبي زائدة ، ويحيى بن آدم ، وعبد الله بن المبارك" اهـ .

فكان الناقد يحفظ أحاديث كل من هؤلاء ، من طريق تلامذتهم الملازمين لهم ، المعروفين بهم ، وكان لبعض هؤلاء نسخ وصحائف بأحاديثهم التي حدثوا بها ، بحيث يستطيع الناقد عن طريق هذا "الإحصاء" الدقيق لحديث كل منهم أن يقول فيما يعرض عليه : هذا ليس من حديث فلان – أو هو غريب من حديث فلان – أو لا يجيء من حديث فلان .

أو هو من حديث فلان لكن بإسناد آخر ، أو بهذا الإسناد لكن بمتن آخر ، وهكذا.

ويحكم الناقد بهذا على راوي ذاك الحديث بالوهم في روايته ، وقد يكون هذا الراوي ثقة، ولكن حفظ الناقد – وهو فوق الثقة بلا شك – أولى من حفظ غيره ، لأنه يعتمد على "الحصر" و "الإحصاء" .

قال أبو حاتم[1] : "صليت بجنب يحيى بن معين فرأيت بين يديه جزءاً .. فطالعته ، فإذا : "ما روى الأعمش عن يحيى بن وثاب أو عن خيثمة – شك أبو حاتم – فظننت أنه صنف حديث الأعمش " اهـ .

---

[1] ( ) **"تقدمة الجرح والتعديل" ص : 315 .**

معنى ذلك أن ابن معين كانت عنده أحاديث الأعمش مصنفة بحسب مشايخه ، وهذا "حصر" لأحاديث الأعمش بصورة دقيقة متقنة ، وقص على ذلك أحاديث غيره ، وكذا صنيع غالب النقاد .

وقال علي بن الحسين بن الجنيد[1] : ما رأيت أحداً أحفظ لحديث مالك بن أنس لمسنده ومنقطعة من أبي زرعة . فقال له ابن أبي حاتم : ما في الموطأ والزيادات التي ليست في الموطأ ؟ فقال : نعم" اهـ.

وقال أبو زرعة[2] : " نظرت في نحو من ثمانين ألف حديث من حديث ابن وهب بمصر وفي غير مصر ما أعلم أني رأيت له حديثاً لا أصل له" اهـ.

وقال أبو زرعة أيضاً[3] : "خرجت من الري المرة الثانية سنة سبع وعشرين ومائتين ، ورجعت إلىمصر ، فأقمت بمصر خمسة عشر شهراً ، وكنت عزمت في بدو قدومي مصر أني أقل المقام بها ، لما رأيت كثرة العلم بها وكثرة الاستفادة ، عزمت على المقام ، ولم أكن عزمت على سماع كتب الشافعي ، فلما عزمت على المقام وجهت إلى أعرف رجل بمصر بكتب الشافعي ، فقبلتها منه بثمانين درهماً أن يكتبها كلها ، وأعطيته الكاغد ، وكنت حملت معي ثوبين .. لأقطعهما لنفسي ، فلما عزمت على كتابتها ، أمرت بيعهما ، فبيعا بستين درهما ، واشتريت مائة ورقة كاغد بعشرة دراهم ، كتبت فيها كتب الشافعي .." .

فانظر إلى نفقته في "إحصاء" كتب الشافعي .

---

[1] ( ) **نفسه ص : 331 .**
[2] ( ) **"تقدمة الجرح والتعديل " ص : 335**
[3] ( ) **نفسه : ص 340 .**

وقال أبن أبي حاتم[4] : "سمعنا من محمد بن عزيز الأيلي الجزء السادس من مشايخ عقيل، فنظر أبي في كتابه ، فأخذ القلم فعلم على أربعة وعشرين حديثاً ؛ خمسة عشر حديثاً منها متصلة بعضها ببعض ، وتسعة أحاديث في آخر الجزء متصلة ، فسمعته يقول : ليست هذه الأحاديث من حديث عقيل عن هؤلاء المشيخة ، إنما ذلك من حديث محمد بن إسحاق عن هؤلاء المسيخة.

ونظر إلى أحاديث عن عقيل عن الزهري ، وعقيل عن يحيى بن أبي كثير ، وعقيل عن عمرو بن شعيب ومكحول ، وعقيل عن أسامة بن زيد الليثي فقال : هذه الأحاديث كلها من حديث الأوزعي عن يحيى بن أبي كثير ، والأوزاعي عن نافع ، والأوزاعي عن أسامة بن زيد ، والأوزاعي عن مكحول ، وإن عقيلاً لم يسمع من هؤلاء المشيخة هذه الأحاديث"اهـ .

فتدبر قول أبي حاتم : "ليست هذه الأحاديث من حديث عقيل عن هؤلاء المشيخة" من أين كان يتأتى له أن يجزم بذلك إن لم تكن أحاديث عقيل مجموعة عنده ، مصنفة على أسماء شيوخه ، فلم يجد فيها ما رآه في كتاب ابن أبي حاتم المشار إليه ، وكانت تلك الأحاديث فيما أحصاه أبو حاتم من حديث محمد ابن إسحاق عن هؤلاء الشيوخ ، فعلم أن خطئاً طرأ على ذاك الكتاب لعله من التحويل أو غير ذلك من أسباب الخلل ، فأبدل اسم ابن إسحاق بعقيل ، وكذلك أبدل اسم الأوزاعي به في سائر الأحاديث ؛ لأن

---

[4] ( ) **"تقدمة الجرح والتعديل " ص 352 .**

أمثال هؤلاء : عقيل ، وابن إسحاق ، والأوزاعي ممن "يحصر" النقاد أحاديثهم فلا يغيب عنهم منا شيء .

وقيل لأبي حاتم[1] : إن عبد الجبار بن العلاء روى عن مروان الفزاري عن ابن أبي ئنب، فقال : قد نظرت في حديث مروان بالشام الكثير ، فما رأيتُ عن ابن أبي ذئب أصلاً".

وكذلك استنكر أبو زرعة هذه الرواية ، فاتفقا من غير تواطؤ بينهما ؛ لمعرفتهما بهذا الشأن، كما قال ابن أبي حاتم .

فمن أين لهما الجزم بذلك إن لم تكن أحاديث مروان نصب أعينهما ، يعدانها عدا ، ويحصيانها إحصاء ؟

فقس على هذا "حصر" النقاد أحاديث من تدور عليهم الأسانيد في البلدان .

2- ومنها : معرفة طبقات الرواة عن أولئك الحفاظ ، ودرجاتهم في الثقة ، والضبط ، والتثبت، والصحبة ، والملازمة ، والإكثار وغير ذلك ، وهذا النوع من المعرفة يتوقف عليه تقديم الناقد رواية بعض الرواة على بعض[2] .

3- ومنها : حصر أحاديث الضعفاء ونسخهم وصحفهم ، حتى لا تختلط بأحاديث الثقات ، فإذا أبدل اسم الضعيف بثقة ، لم يرج ذلك عليهم .

---

[1] ( )

[2] ( ) **انظر على سبيل المثال : " شرح علل الترمذي" لابن رجب الحنبلي : 1/399 .**

قال الأثرم[1] : رأى أحمد بن حنبل يحيى بن معين بصنعاء في زاوية ، وهو يكتب صحيفة معمر عن أبان[2] عن أنس ، فإذا طلع عليه إنسان كتمه . فقال له أحمد بن حنبل : تكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس ، وتعلم أنها موضوعة ، فلو قال لك قائل : إنك تتكلم في أبان ثم تكتب حديثه على الوجه ؟ فقال : رحمك الله يا أبا عبد الله ، أكتب هذه الصحيفة عن عبد الرزاق عن معمر على الوجه فأحفظها كلها ، وأعلم أنها موضوعة ، حتى لا يجيء بعده إنسان فيجعل بدل : "أبان" "ثابتاً"[3] ، ويرويها عن معمر عن ثابت عن أنس بن مالك ، فأقول له : كذبت ، إنما هي عن معمر عن أبان ، لا عن ثابت" اهـ .

وانظر كتاب "الجامع" للخطيب (2/192) ، فقد بوب على هذا المعنى وذكر لهذه الحكاية نظائر عن بعض الأئمة .

4- السؤال عن أحوال من لم يعرفهم من رجال الأسانيد التي يسمعها ، وجمع أحاديث المقلين منهم ، ومعرفة المجاهيل من الرواة ، ومن لم يرو عنهم إلا القليل ، والوقوف على الأحاديث التي لا ترد إلا من طريقهم ، وكشف الشواذ والمناكير من الآثار بعرضها على أصول الكتاب والسنة، وعلى سائر ما صح من الأخبار ، ويكون ذلك وغيره باستعمال "ملكته" الخاصة ، وبالمذاكرة بينه وبين سائر النقاد الأحبار .

---

[1] ( ) "الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع" (2/192) ، وكذا في "المجروحين" من طريق آخر عن أحمد.

[2] ( ) هو ابن أبي عياش ، وهو متروك .

[3] ( ) هو ابن أسلم البناني ، وهو ثقة حجة .

والناقد يحفظ تلك الغرائب للمعرفة ، لا لروايتها ولا للاحتجاج بها ، وإنما يهجرها الأئمة ولا يعولون عليها ، لثبوت الوهم تفيها خطأ أو عمداً ، وللأسف يأتي من بعدهم فيقفون عليها، فيظنون بأنفسهم خيرا ، ولا يدركون ما فيها من الشذوذ والغربة – سنداً أو متناً - ، فلا يقنعون بهجر الأوائل لها ، ولا بتركهم لروايتها ، ولا بتنبيه بعضهم على نكارتها ، فتجدهم يقوون بها أحاديث ضعيفة ، ويضمدون بها أخبار جريحة ، ويتباري القاصرون في تصحيح تلك المناكير، غير ملتفتين إلى أن الناقد خبير .

وقد كان للنقاد عناية خاصة بالتعرف على غرائب الحديث ، وأوهام الرواة ، وكانت جل مذاكراتهم إنما تدور حول هذا النوع من الحديث ، فيتذاكرون علل الأحاديث ، وأخطاء الرواة ، ويقومون بالفحص عنها والتفيش عن مظانها ، حتى إنهم ليتنافسون في معرفتها والوقوف عليها .

وقد سبق إيراد قول أبي حاتم : "جرى بيني وبين أبي زرعة يوماً تمييز الحديث ومعرفته، فجعل يذكر أحاديث ويذكر عللها ، وكذلك كنت أذكر أحاديث خطأ وعللها وخطأ الشيوخ..." .

وكان لأصحاب الحديث لغة يعبرون بها عن تلك الغرائب ، قال الإمام أحمد : "إذا سمعت أصحاب الحديث يقولون : هذا الحديث غريب أو فائدة ، فأعلم أنه خطأ ، أو دخل في حديث، أو خطأ من المحدث ، أو حديث ليس له إسناد ، وإن كان قد روى

شعبة وسفيان . فإذا سمعتهم يقولون : لا شيء فاعلم أنه حديث صحيح"[1] .

وقوله " لا شيء " أي ليس هو من جنس ما يعتنون بتحصيله ومعرفته ، وإنما هو حديث صحيح مشهور .

وقد كان النقاد – مع معرفتهم بتلك الغرائب – يمدحون المشهور من الحديث ، ويذمون الغريب منه ، خشية أن يتتبعها من لا علم له ، فيسقط فيها .

قال عبد الله بن المبارك : "العلم هو الذي يجيئك من ههنا ومن ههنا" يعني المشهور. وقال الإمام مالك : "شر العلم الغريب" ، وخير العلم الظاهر الذي قد رواه الناس" . وقال الإمام أحمد: "شر الحديث الغرائب التي لا يعمل بها ولا يعتمد عليها" . وقال أيضاً : "تركوا الحديث وأقبلوا على الغرائب ، ما أقل الفقه فيهم ؟!" .

وقال شعبة : "لا يجيئك الحديث الشاذ إلا من الرجل الشاذ"[2] .

يقول الخطيب البغدادي[3] : "أكثر طالبي الحديث في هذا الزمان يغلب على إرادتهم كتب الغريب دون المشهور ، وسماع المنكر دون المعروف ، والاشتغال بما وقع فيه السهو والخطأ من روايات المجروحين الضعفاء ، حتى لقد صار الصحيح عند أكثرهم

---

[1] **( ) "الكفاية" ص 142 و "شرح علل الترمذي" لابن رجب 1/408 .**

[2] **( ) انظر هذه الأقوال وغيرها في كتاب "الكفاية" للخطيب ص (140 – 143) ، و "شرح علل الترمذي" (1/406 – 408) .**

[3] **( ) "الكفاية" ص 141 .**

مجتنبا ، والثابت مصدوفا عنه مطروحاً ، وذلك كله لعدم معرفتهم بأحوال الرواة ومحلهم ، ونقصان علمهم بالتمييز ، وزهدهم في تعلمه ، وهذا خلاف ما كان عليه الأئمة من المحدثين ، والأعلام من سلفنا الماضين".

نقل ذلك ابن رجب في "شرح العلل" (1/409) ، ثم قال : "وهذا الذي ذكره الخطيب حق، ونجد كثيراً ممن ينتسب إلى الحديث لا يعتني بالأصول الصحاح كالكتب الستة ونحوها ، ويعتني بالأجزاء الغريبة ، وبمثل مسند البزار ، ومعاجم الطبراني ، أو أفراد الدار قطني ، وهي مجمع الغرائب والمناكير" اهـ .

ويلتحق بما ذكره ابن رجب : كتب الضعفاء ، ككتاب العقيلي ، وابن حبان ، وابن عدي، وكتاب "الحلية" لأبي نعيم ، و "مسند الفردوس" للديلمي ، وأغلب ما يساق في تراجم الرواة في كتب التواريخ مثل : تاريخ الخطيب ، والحاكم ، وابن عساكر ، وغيرها ، وكتابي أبي الشيخ وأبي نعيم في "الأصبهانين" وغيرها من كتب تواريخ البلدان ، وطبقات الرواة ، وكتب "الفوائد" ، والأجزاء الحديثية .

وهؤلاء وغيرهم إنما قصدوا جمع غرائب الأحاديث ، وأوهام الرواة ، وراموا جمع ما لم يكن مخرجاً في كتب الصحاح والأصول المعروفة ، وإنما كانت تلك الأحاديث متداولة على ألسنة من لم يكتب حديثه المحدثون ، فهجروها عمداً ولم يخرجوها في كتبهم ، وقد كانت تدور تارة بين الوعاظ المتشدقين ، وتارة بين المتفقهين ، وتارة بين أهل الأهواء والبدع في الدين ، وتارة بين الضعفاء والمجروحين ، وربما كان أصل تلك الأحاديث : آثاراً لبعض الصحابة

والتابعين ، أو كلاماً لبعض الحكماء الواعظين ، أو قواعد مستنبطات من الفقه في الدين ، أو أخبارً لبني إسرائيل، أو معاني محتملات أو مفهومات من بعض أدلة الكتاب والسنة ، فرواها قوم لا يعرفون غوامض الرواية ، فجعلوها أحاديث مستقلة برأسها عمداً أو خطأ ، وربما كانت جملاً شتى في أحاديث مختلفة ، جعلوها حديثاً واحداً بنسق واحد .

وهذه الأحاديث لا تخلو عن أمرين :

إما أن المتقدمين تفحصوا عنها ولم يجدوا لها أصولاً حتى يشتغلوا بروايتها .

وإما أنهم وجدوا لها أصولاً ولكن صادفوا فيها قدحاً أو علة موجبة لترك روايتها فتركوها[1].

وعلى كل حال فليست تلك الأحاديث صالحة للاعتماد عليها ، حتى يتمسك بها في عقيدة أو عمل .

وقد أضل هذا القسم قوماً ممن لم يتدبروا ما سلف من مناهج الأئمة والمصنفين ، فأغتروا بكثرة الطرق الورادة في تلك المصنفات ، وحسبوا أنهم وقفوا على ما لم يقف عليه المتقدمون ، فسموا تلك الطرق "متابعات" و "شواهد" فجعلوا الغرائب والمناكير عواضد يشدون بها ما تسقر أهل النقد على طرحه ووهنه .

ولم يفطن هؤلاء القوم إلى أن عصور الرواية قد انقضت وتلك الأحاديث في عيون النقاد غريبة منكرة مهجورة .

---

[1] **( ) انظر كتاب "الحطة في ذكر الصحاح الستة" لأبي الطيب السيد صديق حسن خان القنوجي : ص (218-221) .**

فلم ينصف هؤلاء أسلافهم ولم يقدروهم قدرهم ، بل دل صنيعهم على اعتقاد أنهم قصروا في تحصيل تلك الطرق ، ولم يفطنوا إلى منهج أولئك المصنفين في أنهم ما أخرجوا تلك الطرق للاحتجاج ولا للاعتبار .

وهذا المبحث يحتاج إلى بسط ، ليس هذا موضوعه ، ولعل فيما ذكرت إشارة إلى ما أردناه . ولعلنا في قسم القواعد ، ومناهج الأئمة والمصنفين ، نتناوله بشيء من التوسع إن شاء الله تعالى .

والأئمة لا يقفون عند نقدهم لغرائب الضعفاء والمجاهيل فحسب ، بل كان البارعون منهم ينتخبون الأحاديث الغريبة والروايات المنكرة من أصول شيوخ ثقات لهم أو لغيرهم، وحرصاً منهم على تمييز تلك الأحاديث ، كان يرسم كل منهم أمام الأحاديث علامة خاصة به ليتميز بها عن علامات أصحابه .

وقد عقد أبو بكر الخطيب في كتابه " الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع" بابا خاصا بعنوان : "رسم الحافظ العلامة على ما ينتخبه"[1] .

ومن ا لواضح مما هناك أن أكثر النقاد لا ينتخبون من الأصول إلا الأحاديث الغريبة والروايات المنكرة ، وذلك أنهم يريدون به لفت انتباه من ينظر فيها إلى غرابتها ونكارتها ، وهذا الصنيع لا يقدر عليه إلا فحول النقاد وفرسانهم .

وقد أورد الخطيب هناك أمثلة ، منها حديث قتيبة بن سعيد عن الليث عن يزيد ابن أبي حبيب عن أبي الطفيل عن معاذ بن

---

[1] ( )

جبل مرفوعاً ، وفيه جمع التقديم في غزوة تبوك . هذا الحديث قد أعله أئمة النقد قائلين بأن قتيبة تفرد به عن الليث بهذا الإسناد ، وأن هذا الحديث قد أعله أئمة النقد قائلين بأن قتيبة تفرد به عن الليث بهذا الإسناد ، وأن هذا الحديث لا يعرف عن الليث، ولم يروه عنه أهل مصر ، ولا هو عند أصحابه ، ولا في أصوله المعروفة ، من هؤلاء النقاد ممن صرحوا بإعلاله : الإمام البخاري ، وأبو حاتم ، وأبو داود ، والترمذي ، وابن يونس ، والحاكم والبيهقي وغيرهم ، كما سيأتي . قال الحاكم في "معرفة علوم الحديث" ص : 120 "هذا حديث رواته أئمة ثقات ، وهو شاذ الإسناد والمتن .. وقد حدثونا عن أبي العباس الثقفي قال : كان قتيبة بن سعيد يقول لنا : على هذا الحديث علامة أحمد بن حنبل ، وعلى بن المديني ، ويحيى بن معين ، وأبي بكر ابن أبي شيبة ، وأبي خيثمة ، حتى عد قتيبة أسامي سبعة من أئمة الحديث ، كتبوا عنه هذا الحديث . وقد أخبرناه أحمد بن جعفر القطيعي قال : ثنا عبد الله ابن أحمد بن حنبل قال حدثني أبي قال : ثنا قتيبة فذكره .

قال الحاكم : فأئمة الحديث إنما سمعوه من قتيبة تعجباً من إسناده ومتنه ..." .

وقد اتفق أصحاب "الملكة" من النقاد على إعلال هذا الحديث ، وأنه خطأ ولا أصل له ، مع اختلافهم في تحديد المخطئ فيه ، وهذا لا يؤثر في الاتفاق المذكور[1] .

---

[1] **( ) تفصيل أقوال النقاد في إعلال هذا الحديث والجواب عمن صححه ، تراه في البحث الممتع الذي صنعه الدكتور / حمزة عبد الله المليباري ، أستاذ الحديث بالجامعة الإسلامية ، قسنطينة – الجزائر ، في كتابه: "الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها" .**

ولم يجر على ظاهر إسناد هذا الحديث فصححه إلا نفر من المتأخرين والمعاصرين ، وهذا مظهر من مظاهر تلك الهوة التي لا تبرح في زيادة بين النقاد ومن بعدهم ، والتي أشرنا إليها آنفاً.

ولم يسع الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى بعد عرض مذاهب النقاد في إعلال هذا الحديث إلا أن يسجل شهادته الخالدة ، فيقول[1] : "وبهذا التقرير يتبين عظم موقع كلام المتقدمين ، وشدة فحصهم ، وقوة بحثهم ، وصحة نظرهم ، وتقدمهم بما يوجب المصير إلى تقليدهم في ذلك ، والتسليم لهم فيه ، وكل من حكم بصحة الحديث مع ذلك إنما مشى على ظاهر الإسناد" اهـ.

5- ومنها : معرفة من ضعف حديثه من الثقات في بعض الأوقات دون بعض ، وهم من اختلطوا أو تغيروا أو ذهب بصرهم ، أو كتابهم ، في آخر عمرهم[2] .

6- ومنها : معرفة من ضعف حديثه في بعض الأمكنة دون بعض[3] .

7- ومنها : معرفة من ضعف حديثه عن بعض الشيوخ دون بعض[4] .

8- ومنها : المعرفة الناشئة عن كثرة الممارسة لأحاديث الرواة ، بحيث يصير للناقد فهم خاص يدرك به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان ، ولا يشبه حديث فلان ، فيعلل الأحاديث بذلك ، وهذا إنما يكون لأهل الحذق من صيارفه النقاد[5] .

---

1 ( ) **"النكت على كتاب الصلاح" (2/726) .**
2 ( ) **"شرح العلل" : 2/552 .**
3 ( ) **نفسه : 2/602 .**
4 ( ) **2/621 .**
5 ( ) **2/756 .**

ملكة "الحفظ" :

ولم يكن الأمر متوقفاً عند مجرد "الحصر" ، وإنما كانوا يحفظون ما حصروه عن ظهر قلب، يمثل أمام أعينهم متى احتاجوا إليه .

قال أبو زرعة[1] : "سمعت من بعض المشايخ أحاديث ، فسألني رجل من أصحاب الحديث فأعطيته كتابي ، فرد علي الكتاب بعد ستة أشهر ، فأنظر إلى الكتاب ، فإذا إنه قد غير في سبعة مواضع . فأخذت الكتاب وصرت إلى عنده ، فقلت : ألا تتقي الله ، تفعل مثل هذا؟ فأوقفته على موضع موضع ، وأخبرته ، وقلت له : أما هذا الذي غيرت فإنه هذا الذي جعلت عن ابن أبي فديك ، فإنه عن أبي ضمرة مشهور ، وليس هذا من حديث ابن أبي فديك ، وأما هذا فإنه كذا وكذا ، فإنه لا يجيء عن فلان ، وإنما هذا كذا ، فلم أزل أخبره حتى أوقفته على كله، ثم قلت له : فإني حفظت جميع ما فيه في الوقت الذي انتخبت على الشيخ ، ولو لم أحفظه لكان لا يخفى على مثل هذا ، فاتق الله عز وجل يا رجل" اهـ .

فانظر إلى هذا الحفظ العجيب ، يحفظ ما انتخبه على الشيخ ساعة انتخابه له ، ثم يفارقه الكتاب قبل أن يعاود النظر فيه ، إلى ستة أشهر ، ثم هو لا يخرم منه حرفاً !

وتدبر قوله : "ليس هذا من حديث ابن أبي فديك ... فإنه لا يجيء عن فلان " وتذكر ما أشرنا إليه من حقيقة "الإحصاء" .

وأدق من ذلك " أن رجلاً دفع إلى أبي زرعة حديثاً فقال اقرأ ، فلما نظر أبو زرعة في الحديث قال : من أين لك هذا ؟ قال :

---

[1] ( ) **"التقدمة" ص : 332 – 333 .**

وجدته على ظهر كتاب ليوسف الوراق . قال أبو زرعة : هذا الحديث من حديثي ، غير أني لم أحدث به . قيل له : وأنت تحفظ ما حدثت به مما لم تحدث به؟ قال بلى ، ما في بيتي حديث إلا وأنا أفهم موضعه"[1] .

فكم من حديث سمعه الناقد أو كتبه ، ثم أعرض عنه ولم يحدث به ، لما علم من شذوذه ، أو خطأ روايه ، ولذا فإن عدم تداول أهل النقد لحديث بالرواية ليسير إلى حالة واستحقاقه للترك والهجر.

وأكثر بيان في "الحفظ" ما ذكره ابن أبي حاتم[2] قال : حضر عند أبي زرعة : محمد بن مسلم (بن وارة) والفضل بن العباس المعروف بالصائغ ، فجرى بينهم مذاكرة ، فذكر محمد بن مسلم حديثاً فأنكر فضل الصائغ ... فقال محمد بن مسلم لأبي زرعة : أيش تقول : أينا المخطئ؟ فسكت أبو زرعة ... وجعل يتغافل – فألح عليه محمد بن مسلم – فقال أبو زرعة : هاتوا أبا القاسم ابن أخي فدعى به ، فقال : أذهب وأدخل بيت الكتب ، فدع القمطر الأول ، والقمطر الثاني ، والقمطر الثالث ، وعد ستة عشر جزءاً ، وأئتني بالجزء السابع عشر ، فذهب فجاء بالدفتر فدفعه إليه ، فأخذ أبو زرعة فتصفح الأوراق وأخرج الحديث ، ودفعه إلى محمد بن مسلم، فقرأه محمد بن مسلم ، فقال: نعم غلطنا فكان ماذا ؟ " اهـ .

---

[1] ( ) **التقدمة ، ص : 333 .**

[2] ( ) **"التقدمة " ص : 337 .**

واستقصاء هذا وشرح عجائبه يطول جداً ، وإنما هذا غيض من فيض .

ولم يقف الأمر عند مجرد "الإحصاء" و "الحفظ للأحاديث" ، بل كانوا يحصون على الرواة – لا سيما المدلسين – صيغ الأداء في الرواية .

قال شعبة[1] : "نصصت على قتادة سبعين حديثاً كلها يقول : سمعت من أنس ، إلا أربعة" اهـ .

بل كانتوا يحصون ما أخذه الراوي عن شيخه سماعاً ، وما أخذه عنه من كتاب بغير سماع.

قال أبي المديني[2] : سمعت يحيى بن سعيد قال : كان شعبة يقول : أحاديث الحكم عن مقسم كتاب إلا خمسة أحاديث .

قلت ليحيى : عدها شعبة ؟ قال : نعم : حديث الوتر ، وحديث القنوت ، وحديث عزمة الطلاق ، وحديث جزاء مثل ما قتل ما النعم ، والرجل يأتي امرأته وهي حائض" اهـ .

ولذا فلا تعجب إذا حكم الأئمة الجهابذة على رواية فيها تصريح بالسماع أو ما يدل عليه بالخطأ والوهم ، ولو كان الإسناد ظاهره الصحة ، لأن الأئمة ليسوا كما يظن البعض "حملة أسفار" بل هم "نقدة أخبار" .

والنقاد يضبط حال السماع والكتابة صيغ الأداء ، بل ويوقف عليها الشيوخ ، فيكشف بعد ذلك عن أوهام الرواة وأخطائهم .

---

[1] ( ) **"التقدمة" ص : 170 .**

[2] ( ) **نفسه ص : 130 .**

قال أبو داود[1] – وهو الطياليسي - : نا شعبة عن الأعمش عن إبراهيم أن عليا كان يجعل للإخوة من الأم – يعني في المشتركة . قلت للأعمش : سمعته من إبراهيم ؟ فقال برأسه أي : نعم " اهـ .

فانظر إلى توقيف شعبة للأعمش في سماعه هذا من إبراهيم وهو ابن يزيد النخعي ، مع أن إبراهيم من شيوخ الأعمش الذين أكثر عنهم ، حتى قال بعض الحفاظ المتأخرين – وهو الذهبي رحمه الله – أنه لا يقبل من الأعمش – لتدليسه – إلا ما صرح فيه بالسماع ، إلا في شيوخ قد أكثر عنهم، كإبراهيم ، وأبي وائل – شقيق بن سلمة ، وأبي صالح السمان ، قال[2] : "فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال" .

فبان بإيقاف شعبة للأعمش أن ا لأمر ليس بهذا الإطلاق ، وإنما هو للغالب ، والله تعالى أعلم[3] .

وهذا حجاج بن أرطاة أحد المكثرين من التدليس ، قال غير واحد من النقاد أنه لم يسمع من الزهري شيئاً . قال الترمذي[4] : فقلت له يعني للبخاري - : فإنهم يرون عن الحجاج قال : سألت الزهري .

قال : لا شيء ، يروي عن هشيم قال : قال لي الحجاج : صف لي الزهري " اهـ .

---

[1] ( ) "تقدمة الجرح والتعديل " ص 167 – 168 .
[2] ( ) ترجمة الأعمش من الميزان . (2/ت 3517) .
[3] ( ) انظر ترجمة الأعمش من هذا الكتاب ، ففيها زيادة بيان .
[4] ( ) "جامع التحصيل" للعلائي : ص 160 .

وقال أبو زعرة[1] : لم يسمع الحسن البصري من أبي هريرة ولم يره ، قيل له : فمن قال : ثنا أبو هريرة ؟ قال : يخطئ " اهـ .

وقال ابن أبي حاتم[2] : سألت أبي : سمع الحسن من جابر ؟ قال : ما رأي ، ولكن هشام بن حسان يقول عن الحسن : ثنا جابر بن عبد الله ، وأنا أنكر هذا ، إنما الحسن عن جابر كتاب، مع أنه أدرك جابرا" اهـ .

وقال ابن المديني[3] : سمعت يحيى – يعني القطان – وقيل له : كان الحسن يقول : سمعت عمران بن حصين ؟ فقال : أما عن ثقة فلا " اهـ .

بل ترك يحيى بن سعيد القطان أسامة بن زيد الليثي ، لما روى عن الزهري قال : سمعت سعيد بن المسيب ، مع اتفاق أصحاب الزهري على روايته عن سعيد بالعنعنة[4] .

وأمثلة هذا الضرب من النقد أكثر من أن تحصى .

وبالجملة فهذا الباب يحتمل كتاباً مستقلاً ، وقد أجمعت العزم على إفراده بالذكر إن شاء الله تعالى ، في رسالة مستقلة .

والمقصود ههنا التذكير بعظم قدر أئمة النقد ، والتقريب لما كانوا يتمتعون به من ملكات فذة ، وغرائز حديثية متميزة ، وحافظ ثاقبة ، وأفهام دقيقة ، ويقظة عالية ، وهمة سامقة ، وصبر على شظف العيش لا يوصف ، وتحمل لمشقات الرحلة لا يباري .

---

[1] ( ) "المراسيل" لابن أبي حاتم : ص : 36 ، رقم 110 .
[2] ( ) "المراسيل" ص 37 رقم 115 .
[3] ( ) "جامع التحصيل " : ص 164 .
[4] ( ) انظر " تهذيب التهذيب " للحافظ ابن حجر (1/210) وترجمة أسامة من "الكامل" لابن عدي.

هذا مع اعتقاد أن الكمال لله وحده ، وأن لا عصمة إلا لمن عصمه الله تعالى ، ولكن الحق لايغيب عن جماعة أهل النقد ، فمن الناس بعدهم ؟

ولعل فيما ذكرته ههنا مقنع لمن درجوا على الاستقلال بنقد الأحاديث تصحيحاً وتضعيفاً، اغتراراً بظواهر الأسانيد ، دون الاستبصار بنقد أصحاب "الملكة" ومهم أهل "التخصص" ، ومن حباهم الله عز وجل – مما سبق الإشارة إليه – ما أهلهم للقيام على هذا الصغر العظيم من ثغور الإسلام ، ألا وهو حفظ الآثار أن يداخلها ما ليس منها ، وتنقيتها مما التصق بها خطئاً أو عمداً .

وكم ممن غلبته سكرة "التعالم" ونشوته ، فرد تحقيقات النقاد من طرف القلم ، بأمور بديهية لم تكن خافية على المبتدئين ، وإنما أخذها هؤلاء "التعالمون" من أوليات أولئك الجهابذة، فانتهى هؤلاء إلى حيث يبدأ الناقد السبق ، فكيف بالقاعد أن يزاحم الفرسان ، أم كيف بالخالف أن يبلغ العنان .

وكأن لسان حال الناقد يقول للمتعلم :

أأبيت سهران الدجى وتبيته نوما وتبغي بعد ذاك لحاقي

وأرجو إذا يسر الله تعالى إتمام هذا الكتاب – بأقسامه – كما أحب ، أن يتضح لقارئه سبيل القوم في نقد الرواة والأخبار ، وعسى أن يكون ذلك داعياً لي ولأولي الهمم إلى الاستعداد

لسلوكه ، فيكون منهم أئمة مجتهدون في ذلك إن شاء الله تعالى[1] .

هذا ، والله تعالى الموفق وهو الهادي إلى سواء السبيل ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

---

[1] **( ) وهكذا تمنى الشيخ المعلمي في مقدمته لكتاب "الاستبصار" ، وإني لأرجو أن يحقق الله – بإتمام هذا الكتاب – أمنية الشيخ من هذا الوضوح ، وأني يجعلني – بإبراز منهج الشيخ المعلمي – سبباً في تمهيد هذا السبيل لمن يريد سلوكه ، والله تعالى ولي التوفيق .**